

## مؤشر مدراء المشتريات PMI® لمصر التابع لمجموعة IHS Markit

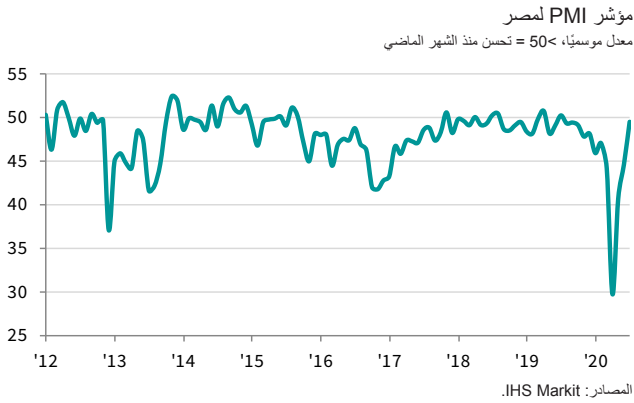
### زيادة النشاط التجاري للمرة الأولى في عام

#### النتائج الأساسية:

توسع الإنتاج والطلبات الجديدة للمرة الأولى في 12 شهراً...

... لكن معدلات النمو تظل ضعيفة مع إعادة فتح الاقتصاد

استمرار تراجع التوظيف وأسعار المبيعات



تم جمع البيانات خلال الفترة من 13 إلى 23 يوليو 2020

#### تعليق

في إطار تعليقه على نتائج دراسة مؤشر مدراء المشتريات في مصر، يقول ديفيد أوبن، الباحث الاقتصادي بمجموعة IHS Markit:

"في حين سجل المؤشر الرئيسي 49.6 نقطة، أعطى مؤشرا الإنتاج والطلبات الجديدة ثقة في بداية التعافي الاقتصادي في شهر يوليو. وأشار كلاهما إلى توسعات شهرية لأول مرة منذ 12 شهراً، ب عد أن أشارت السلسلة إلى أسوأ انكماش اقتصادي في تاريخها الممتد تسع سنوات خلال أزمة كوفيد-19.

"لا يزال أمام مصر طريق طويل للعودة إلى مستويات ما قبل كوفيد من حيث النشاط التجاري والطلب، حيث كانت التحسنات الأخيرة طفيفة. علاوة على ذلك، ظل معدل فقدان الوظائف قوياً في شهر يوليو، ما أشار إلى أن الشركات لا تزال تحاول جاهدة الحفاظ على استمراريتها في بيئة سوق ما بعد الإغلاق. ولم يساعد على ذلك ارتفاع تضخم التكاليف ولا استمرار تخفيض الأسعار. لا يزال المشهد التجاري للشركات المصرية تنافسياً وصعباً، ولكنه يمكن أن يتحسن في الأشهر المقبلة إذا تم تعزيز السياحة والقطاعات الأخرى."

أشارت أحدث بيانات مؤشر مدراء المشتريات في مصر إلى عودة نمو النشاط في شهر يوليو، حيث ارتفع إنتاج القطاع الخاص غير المنتج للنظ للمرة الأولى منذ عام ولكن بشكل طفيف. كما ازدادت الأعمال الجديدة مع تحسن التصدير، ما أدى إلى انخفاضات أبطأ في التوظيف والمخزون.

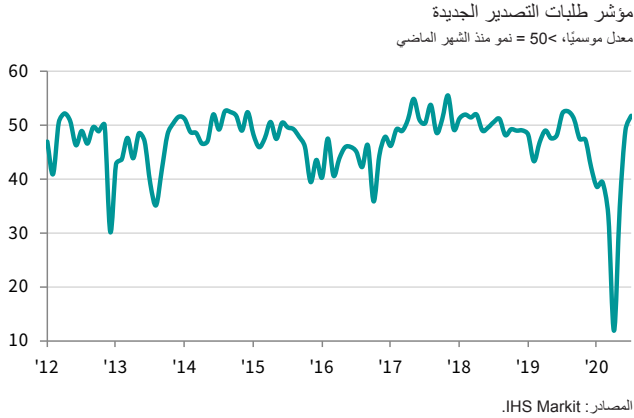
سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI®) لمجموعة IHS Markit في مصر - بعد تعديله نتيجة العوامل الموسمية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنظ - 49.6 نقطة في شهر يوليو، مرتفعاً بذلك عن 44.6 نقطة سجلها في شهر يونيو ومسجلاً قراءةً هي الأقرب إلى المستوى المحايد (50.0) في 12 شهراً. وأشارت القراءة إلى تدهور طفيف في ظروف العمل، على الرغم من تجدد زيادة كل من النشاط والطلبات الجديدة.

سجلت الشركات المصرية أول زيادة في الإنتاج على مستوى القطاع الخاص غير المنتج للنظ في عام خلال شهر يوليو، حيث بدأت قطاعات رئيسية من الاقتصاد مثل السياحة والضيافة في إعادة فتح أعمالها. وقامت العديد من الشركات بزيادة نشاطها مع زيادة أعداد السياح، كما ارتفع الطلب على الصادرات أيضاً. ومع ذلك، كان التوسع العام في الإنتاج هامشياً، حيث استمرت العديد من الشركات في تخفيض نشاطها بسبب الضعف الهيكلي المستمر الناتج عن كوفيد-19.

وبالمثل، أشار المؤشر الفرعي للطلبات الجديدة إلى زيادة شهرية في الأعمال الجديدة خلال شهر يوليو هي الأولى لمدة 12 شهراً. وقد سجل إجمالي الطلبات الجديدة وطلبات التصدير الجديدة توسعات متواضعة، مدعوماً بتحسن نشاط السوق وزيادة التجارة مع الدول الأوروبية والأفريقية.

ومع ذلك، استمرت الظروف التجارية بشكل عام في التدهور في شهر يوليو ولكن بوتيرة أضعف من شهر يونيو. وقد انخفض المؤشر بسبب العناصر الفرعية الثلاثة الأخرى: التوظيف، ومخزون المشتريات، ومواعيد تسليم الموردين.

تابع...



### تعليق

ديفيد أوين  
خبير اقتصادي  
IHS Markit  
هاتف: +44 207 064 6237  
david.owen@ihsmarkit.com

كاثرين سميث  
العلاقات العامة  
IHS Markit  
هاتف: +1 781 301 9311  
katherine.smith@ihsmarkit.com

وعلى الرغم من ارتفاع النشاط، انخفض التوظيف في الشركات المصرية بقوة خلال شهر يوليو ليواصل اتجاهه السلبي المسجل مؤخرًا. وأشار أعضاء اللجنة إلى أن هذا كان في الغالب بسبب الشركات التي لم تستبدل الموظفين المغادرين طوعًا بوظفين جدد. في الوقت نفسه، ارتفع حجم الأعمال المترجمة للشهر الثالث على التوالي، حيث استمر بعض العملاء في تأخير المدفوعات بسبب نقص السيولة.

انخفض مخزون المشتريات في بداية الربع الثالث ليكون هذا هو الشهر الثامن على التوالي الذي يشهد استهلاكًا للمخزون في الشركات المصرية. ويُعزى الانخفاض بشكل أساسي إلى ضعف نشاط الشراء، إلا أن بعض الشركات ذكرت أن سبب السحب من المخزون هو التخلص من المخزون الزائد. ومع ذلك، وفي ظل بدء ارتفاع الطلبات الجديدة، كان معدل انخفاض المخزون هو الأضعف منذ شهر ديسمبر 2019.

في الوقت نفسه، أدى تخفيف قيود كوفيد-19 والطلب المنخفض نسبيًا على مستلزمات الإنتاج إلى تحسن في أداء الموردين خلال شهر يوليو، وذلك لأول مرة منذ شهر نوفمبر الماضي. ومع ذلك، فقد كان معدل التحسن هامشيًا في مجمله.

وعلى صعيد الأسعار، ساهم ارتفاع تكاليف الشراء في زيادة أسرع في إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج في شهر يوليو، حيث ارتفع معدل التضخم إلى أعلى مستوى له في تسعة أشهر. في الوقت نفسه، انخفضت أسعار الإنتاج مرة أخرى حيث قدمت بعض الشركات تخفيضات أخرى من أجل تسريع الانتعاش المبيعات.

وأخيرًا، تحسنت التوقعات المستقبلية للنشاط بشكل كبير في شهر يوليو، حيث تطلعت الشركات إلى أن يؤدي إعادة فتح السياحة إلى تحفيز الانتعاش الاقتصادي خلال فصل الصيف. وكانت درجة الثقة هي الأقوى في حوالي عامين ونصف.

**نبذة عن IHS Markit**  
تعد مجموعة IHS Markit (بورصة نيويورك: INFO) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجليل المعقل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من الشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالميًا.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية للمالكين المعنيين. © IHS Markit Ltd 2020. جميع الحقوق محفوظة.

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة IHS Markit، فإرجى مراسلة [katherine.smith@ihsmarkit.com](mailto:katherine.smith@ihsmarkit.com).  
لقراءة سياسة الخصوصية، انقر [هنا](#).

**نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)**  
تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنظمة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأزمات الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها. لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

**المنهجية**  
يتم إعداد مؤشر PMI® لمصر التابع لمجموعة IHS Markit من قبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمعت بيانات شهر يوليو 2020 في الفترة من 13-23 يوليو 2020.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ [economics@ihsmarkit.com](mailto:economics@ihsmarkit.com).

### إخلاء المسؤولية

تتولى ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا لمجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار الناتجة التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر "PMI® Purchasing Managers' Index™" إما أن تكون علامة تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.